التاريخ : 1442/10/18

الموافق : 2021/05/30

من : رئيس مجلس الادارة

إلى : السادة / الجمعية العامة ومساهمي الشركة المحترمين

الموضوع : محضر التبليغ عن تعاملات الشركة مع الاطراف ذوي العلاقة وإفصاحات أعضاء مجلس الادارة عن ذلك

استنادا لنص المادة 71 من نظام الشركات . فإنه بصفتي رئيس مجلس الإدارة وبموجب هذا التقرير أبلغ الساده مساهمي الشركة (الجمعية العامة) بالأعمال والعقود التي فيها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة لبعض أعضاء مجلس الإدارة خلال العام المالي 2021/2020 وتفاصيل هذه المعاملات على النحو التالي :

#	اسم الشركة	الدولة	نوع العملية	القيمة - ريال سعودي	الحساب الختامي
1	شركة بروج للتأمين التعاوني	السعودية	خدمات تأمين	11,652,633	2,308,229
2	بي كي سي للإستشارات	الهند	خدمات استشارات مختلفة	1,015,654	23,625

1. تم الإتفاق مع شركة بروج للتأمين التعاوني لتقديم خدمات تأمين إبتداءاً من 2020/07/01 حتى 2021/06/30 لكون عرضها كان الأنسب فى السعر والمزايا. حيث أن الاستاذ/ فيصل حمد العيار (نائب رئيس مجلس إدارة سدافكو) يشغل منصب نائب رئيس شركة الخليج للتأمين التي تملك نسبة 28.50% في شركة بروج للتأمين التعاوني (مصلحة غير مباشرة).

كما أنه بتاريخ 09 مارس 2019م تم إنتخاب عضو مجلس الادارة الاستاذ/ أحمد محمد حامد المرزوقي عضواً في مجلس إدارة شركة بروج للتأمين التعاوني.

هذا ونطلب التصريح بها لعام قادم إعتباراً من 2021/07/01 حتى 2022/06/30م. وأوكد للسادة المساهمين أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المذكوره أعلاه تم تسجيلها في القوائم المالية للشركة للسنة المنتهية في 2021/03/31م وكذالك تم الإفصاح عنها في تقرير مجلس الإدارة السنوي للعام 2021/2020م كما سيتم إدراج طلب الترخيص بتجديد هذه التعاملات لعام آخر إعتباراً من 2021/07/01م حتى 2022/06/30م.

2. تم التعاقد مع بي كي سي للإستشارات – الهند لتقديم خدمات إستشارات مختلفة لمدة عام بمبلغ إجمالي قدره 1,015,654 ريال سعودي للفترة من 2020/04/01م الى 2021/03/31م مصلحة غير مباشرة. حيث إنها تابعة لشركة مشاريع الكويت الإستثمارية القابضة (كيبكو) حيث إنني (الشيخ/ حمد صباح الاحمد) و الأستاذ/ فيصل حمد العيار نشغل رئيس ونائب رئيس شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) وأيضاً رئيس ونائب رئيس مجلس إدارة شركة سدافكو وكذلك الاستاذ/ عبدالله يعقوب بشارة عضو مجلس إدارة كل من شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) وشركة سدافكو وتم الإفصاح عنها في تقرير مجلس الإدارة السنوي للعام المالي 2021/2020م.

رئيس مجلس الادارة

إلى السادة / المساهمين المحترمين
الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية

تقرير تأكيد محدود حول التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة الى مساهمي الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية

قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود فيما يتعلق بالتبليغ المرفق لبيان المعاملات والعقود المبرمة بين الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية (سدافكو) ("الشركة") وشركاتها التابعة (مجتمعين، "المجموعة") والأطراف ذوي العلاقة لأعضاء مجلس ادارة الشركة ("التبليغ") للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١ الذي يجب تقديمه من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة وفقاً للمقاييس الموضحة أدناه لكي يتفق مع متطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات.

الموضوع

إن موضوع ارتباطنا لتأكيد محدود هو التبليغ المقدم لنا والذي أعدته إدارة الشركة واعتمده رئيس مجلس الإدارة كما هو مرفق بهذا التقرير.

المقاييس

إن المقاييس المطبقة هي متطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة والتي تنص على أنه في حال وجود أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الاعمال أو العقود التي تمت لحساب الشركة مع أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة ("المجلس")، فإنه يجب الابلاغ عن هذه المصالح للموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية العادية للشركة. يجب على عضو مجلس الإدارة أن يبلغ المجلس عن هذه المصالح ولا يجوز لهذا العضو الاشتراك في التصويت في المجلس على القرار الذي يصدر للموافقة على هذه الاعمال أو العقود. ويقوم رئيس مجلس الإدارة بإبلاغ الجمعية العمومية العادية بالمعاملات أو العقود التي يكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.

مسؤولية الإدارة

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد التبليغ وفقا للمقاييس والتأكد من اكتمالها تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والاحتفاظ بأنظمة رقابة داخلية مناسبة لإعداد التبليغ الخالي من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

استقلالنا ورقابة الجودة

التزمنا بمتطلبات الاستقلال لقواعد سلوك واداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمتطلبات الأخلاقية المناسبة لارتباطنا بالتأكيد المحدود في المملكة العربية السعودية، التي تتضمن الاستقلال ومتطلبات أخرى مبنية على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والتأهيل المهني والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تطبق الشركة المعيار الدولي لرقابة الجودة رقم ١ المعتمد في المملكة العربية السعودية، وبناءً عليه، تحتفظ بنظام شامل لرقابة الجودة يتضمن سياسات وإجراءات موثقة فيما يتعلق بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية.

مسؤوليتنا

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج عن تأكيد محدود حول التبليغ بناء على الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بتنفيذ ارتباطنا لتأكيد محدود وفقا للمعيارالدولي لإرتباطات التأكيد (المعدّل)، "ارتباط التأكيد بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" (رقم ٣٠٠٠) المعتمد في المملكة العربية السعودية. يتطلب هذا المعيار منا تخطيط وتنفيذ هذا الارتباط للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا لفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تلتزم بمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد التبليغ للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١.

تعتمد الإجراءات التي يتم اختيارها على اجتهادنا، وتتضمن تقييم المخاطر مثل إخفاق الأنظمة والرقابة، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ. وعند القيام بتقيم المخاطر، نأخذ بعين الاعتبارنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتزام الشركة بمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ. تضمنت إجراءاتنا القيام بفحص على اساس اختباري، للأدلة المؤيدة للأنظمة والرقابة المتعلقة بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات.

نعتقد أن الأدلة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة كأساس لاستنتاجنا عن التأكيد المحدود.

ملخص لنطاق العمل الذي قمنا به

قمنا بتخطيط وتنفيذ الإجراءات التالية للحصول على تأكيد محدود حول التزام الشركة بمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ:

- مناقشة الإدارة حول عملية الحصول على الأعمال والاتفاقيات من قبل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة مع الشركة.

- الحصول على التبليغ المرفق الذي يتضمن قائمة بكافة المعاملات والاتفاقيات المبرمة من قبل أي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة، بشكل مباشر أو غير مباشر، مع الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١.

- مراجعة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى قيام عضو مجلس الإدارة بإبلاغ المجلس بتلك المعاملات والاتفاقيات التي أبرمها عضو مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٠، بالاضافة الى ذلك، لا يجوز لهذا العضو الاشتراك في التصويت في المجلس على القرار الذي يصدر في هذا الشأن في اجتماعات مجلس الإدارة.

- اختبار توافق المعاملات والعقود المدرجة في التبليغ مع الإفصاح في إيضاح رقم ٢٦ حول القوائم المالية المراجعة للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١.

قيود ملازمة

تخضع إجراءاتنا المتعلقة بالأنظمة والرقابة التي تتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات لقيود ملازمة، وبناء عليه، قد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها. علاوة على ذلك، لا يتم الاعتماد على هذه الإجراءات كدليل لمدى فعالية الأنظمة والرقابة ضد أنشطة الاحتيال والتواطؤ، خاصة من طرف أولئك الذين يعملون في مناصب ذات سلطة أو ثقة.

يُعد ارتباط التأكيد المحدود أقل بشكل كبير في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول بموجب المعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدّل) المعتمد في المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، كانت طبيعة وتوقيت وحدود الإجراءات المبينة أعلاه لجمع أدلة ملائمة كافية و محدودة بشكل مخطط له مقارنة بتلك الخاصة بارتباط التأكيد المعقول، وبالتالي تم الحصول على مستوى أقل من التأكيد من خلال ارتباط التأكيد المحدود مقارنة بارتباط التأكيد المعقول.

لم تتضمن إجراءاتنا أعمال مراجعة أو فحص يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وبناء عليه، فإننا لا نبدي رأي مراجعة او رأي فحص فيما يتعلق بكفاية الأنظمة والرقابة.

يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالتبليغ للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١، ولا يجب أن يعتقد بأنه يقدم تأكيداً لأي تواريخ أو فترات مستقبلية، حيث قد يطرأ على الأنظمة والرقابة تغيير يمكن أن يؤثر على صحة استنتاجنا.

استنتاج التأكيد المحدود

بناء على الأعمال التي تم القيام بها والموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات عند إعداد التبليغ عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١.

قيود الاستخدام

تم إعداد هذا التقرير، بما في ذلك استنتاجنا، بناءً على طلب من إدارة الشركة فقط، وذلك لمساعدة الشركة و رئيس مجلس إدارتها في الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالتقرير الى الجمعية العامة العادية للمساهمين وفقاً للمادة رقم ٧١ من نظام الشركات. لا ينبغي استخدام التقرير لأي غرض آخر أو توزيعه أو الاقتباس منه أو الإشارة إليه إلى أي أطراف أخرى، دون الحصول على موافقتنا المسبقة ، باستثناء وزارة التجارة وهيئة السوق المالية ومساهمي الشركة.

برايس وترهاوس كوبرز

مفضل عباس علي
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٤٤٧

٢١ شوال ١٤٤٢هـ
٢ يونيو ٢٠٢١